Diyala Journal
for Human Research
Website:
djhr.uodiyala.edu.iq

مجلة ديالى
للبحوث الإنسانية

p ISSN: 2663-7405
e ISSN: 2789-6838

مجلة ديالى للبحوث الانسانية
العدد (100) المجلد (2) حزيران 2024

الترجيحات النحوية في كتاب شرح العشماوي على متن الأجرومية

grammatical preferences in the book sharh al-ashmawi on the text of al-ajrumiyya

هيجاء ضياء الدين حسين
جامعة ديالى / كلية التربية المقداد / قسم الرياضيات

Abstract

The research included investigating the grammatical preferences in the book Sharh Al-Ashmaw and discussing them in accordance with the grammar books of the great grammarians. The research was topped with an introduction in which I summarized the importance of researching between contemporary preferences and presenting them to the books of the ancients to know the grammatical development in discussing grammatical disputes, and then the investigations addressed the investigation.

Email:
hayjaam@uodiyala.edu.iq

Published: 1- 6-2024

Keywords: الترجيحات النحوية
شرح العشماوي
الأجرومية

هذه مقالة وصول مفتوح بموجب ترخيص
CC BY 4.0
(http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

الملخص

تضمن البحث تحقيق الترجيحات النحوية في كتاب شرح العشماوي، ومناقشتها طبق كتب النحو لأكابر النحويين، تصدرت البحث مقدمةٌ أوجزتُ فيها القول عن أهمية البحث بين ترجيحات المعاصرين وعرضها على كتب القدماء لمعرفة التطور النحوي في مناقشة الخلافات النحوية، ومِن ثمَ تطرقتُ لمباحث التحقيق وفق نقاط الترجيح، واعطيت لكل نقطة عنوانا يتناسب معها. ثم ذكرت الخاتمة وفيها نتائج البحث.

المقدمة

بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على خاتم النبيين وسيد المرسلين محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين وأصحابه المنتجين ...

أما بعد:

إنَّ وجود الترجيحات في كتاب حاشية العشماوي على متن الاجرومية، يعني البحث عن الآراء المختلفة ومعرفة منشأ الترجيح وسببه، وبالتالي اتخاذ النحوي عدة ترجيحات تؤدي إلى رأيه في المسألة محل الخلاف.

ويعتمد البحث بشكل رئيس على المنهج الوصفي الاستقرائي في إطار تحليلي، وذلك من خلال إحصاء المسائل التي رجحها عبد الله العشماوي في كتابه حاشية العشماوي على متن الاجرومية.

وارادت الباحثة من خلال المنهج المتبع في هذا البحث الكشف عن مدى تأثير الرأي البصري والكوفي على علماء النحو المعاصرين، وهل يوجد طرحٌ جديدٌ من قبل المعاصرين، أم أنه إعادة لما سبق من آراء علماء النحو القدامى.

قسَّمتْ الباحثة دراستها على مباحث عدة، تناولت في المبحث الأول الاعراب، والمبحث الثاني أنْ الناصبة، والمبحث الثالث وقوع الظرف أو الجار والمجرور بعد المبتدأ، والمبحث الرابع كان وأخواتها، والمبحث الخامس المفعول من أجله ونصب المفعول معه، والمبحث الخامس عامل الخفض في المضاف إليه، أما المبحث السادس فقد تناولتْ فيه الجر برُبَّ المحذوفة. وختمتْ الدراسة ببيان أهم النتائج والمناقشة.

تمهيد

اولاً: العشماوي في سطور: الشيخ عبد الله العشماوي هو عالم دين وفقيه سعودي، ولد في قرية عراء بمنطقة الباحة عام 1956م. حصل على شهادة الماجستير، وشهادة الدكتوراة من قسم البلاغة والنقد ومنهج الأدب الإسلامي في جامعة محمد بن سعود الإسلامية.

ثانياً: كتاب الاجرومية: الاجرومية كتاب في علم النحو ألفه محمد بن آجروم، بدأه بالكلام عن الكلام

وأنواعه وتسلسل مع المواضيع بأسلوب ابتكره سهل المنال للطالبين، يُعد من أهم متون النحو العربي، لذلك تصدى لشرحه جهابذة العلماء والنحاة قديما وحديثا ويُدرَّس في جُل جامعات اللغة والشريعة.

مواطن الترجيحات في كتاب حاشية العشماوي.

المبحث الأول

الإعراب

اولاً: تعريف الاعراب:

الإعراب في اللغة: الإفصاح عن الشيء تقول: أعربت عما في نفسي يعني افصحت، لكنه في الاصطلاح: تغيير اواخر الكلم"(1) وعندما شرح العشماوي قول متن الاجرومية في باب الإعراب قال: " الإعراب هو تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا أو تقديرا".(2) رجّحَ النصب في اعراب كلمتي (لفظا أو تقديرا) فقال: "منصوبان على الحال أو منصوبان على التمييز أي تغيير أواخر الكلم من جهة اللفظ أو من جهة التقدير، ويصح نصبهما على المصدرية صفة لموصوف محذوف أي تغييرا لفظيا أو تغييرا تقديريا، ويصح أن يكونا منصوبين بنزع الخافض أي التغيير في اللفظ أو في التقدير، ويصح أن يكونا خبرين لكان المحذوفة اي سواء كان التغيير لفظا او تقديرا"(3) وبعد هذه الوجوه الاعرابية يرجح الإعراب الآتي بعد تفنيد الوجوه الأعرابية التي ذكرها، فقال العشماوي : " لكن الأولى نصبهما على التمييز؛ لأن وقوع المصادر حالا وإن كان كثيرا فهو مقصور على السماع، والنصب بنزع الخافض شاذ، وحذف كان بدون إن الشرطية أو (لو) قليل فالأولى جعله تمييزا كما تقدم من الخمسة اوجه"(4) ولم يذكر بماذا تعلق لفظا أو تقديرا وكان الأولى ذكر المتعلق إذ هما متعلقان بكلمة تغيير "متعلق بالتغيير أيضا يعني أن التغيير يكون لفظا وأحيانا يكون تقديرا فإن كان الحرف الأخير صحيحا فالتغيير لفظي وإن كان معتلا فالتغيير تقديري"(5)، وقد لاحظتْ الباحثة أن العشماوي في إعراب كلمتي (لفظاً أو تقديراً) قد نقله بعينه من كتاب الخريدة البهية في إعراب الفاظ الأجرومية تأليف عبد الله بن عثمان بن أحمد العجيمي المتوفى سنة 1307 هـ، ص427 (6) ومن غير أن يشير إلى المصدر الذي نقل عنه. وبهذا يكون الترجيح الإعرابي لكلمتي (لفظاً أو تقديراً) ليس له بل للمصدر الذي نقل منه.

ثانياً : إعراب فعل الأمر:

إن الكلمة في اللغة العربية تنقسم إلى اسم وفعل حرف، والفعل في اللغة العربية إما ماض أو مضارع أو أمر؛ لذلك نجد صاحب الأجرومية عند الوصول إلى باب الأفعال يقول: "الأفعال ثلاثة: ماض، ومضارع وأمر، نحو ضرب ويضرب واضرب، فالماضي مفتوح الآخر أبداً، والأمر مجزوم أبداً، والمضارع ما كان في أوله إحدى الزوائد الأربع يجمعها قولك (انيت)، وهو مرفوع أبداً حتى يدخل عليه ناصب أو جازم"(7) والحكم الإعرابي لهذه الأفعال كما يقول ابن مالك في الفيته

"وفعل أمر ومضي بنيا وأعربوا مضارعا إن عريا
من نون توكيد مباشر ومن نون إناث كيرعن من فتن"(8)

ويأتي ابن الناظم شارحا هذه الأبيات فيقول: "الأصل في الأفعال البناء لاستغنائها عن الإعراب باختلاف صيغها لاختلاف المعاني التي تعتور عليها فجاء مثال الماضي والأمر على وفق الأصل فبُني الماضي على الفتح نحو قام وقعد وبُني الأمر على السكون نحو قم واقعد "(9) أما في شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك وعلى أبيات ابن مالك نفسها نجده يقول: "ومذهب البصريين أن الإعراب أصل في الأسماء، فرع في الأفعال فالأصل في الفعل البناء عندهم. وذهب الكوفيون إلى أن الإعراب أصل في الأسماء وفي الأفعال، والأول هو الصحيح"(10)، إلى أن يقول: "والمبني من الأفعال ضربان أحدهما ما اتفق على بنائه وهو الماضي وهو مبني على الفتح نحو ضرب وانطلق مالم يتصل به واو جمع فيضم أو ضمير رفع متحرك فيسكن، والثاني اختلف في بنائه والراجح إنه مبني وهو فعل الأمر نحو اضرب وهو مبني عند البصريين ومعرب عند الكوفيين "(11). وهذا المعنى نجده في شرح الرضي على الكافية "قال الكوفيون: هو مجزوم بلام مقدرة كما في قول ابي طالب بن عبد المطلب :

مُحمّد تَفد نفسَك كلُ نفسٍ
إذا ما خفتَ من أمرٍ تبالا

قالوا: حُذف حرف المضارعة مع عدم اللام مطردا لكثرة استعماله بخلاف أمر الغائب فإنه أقل استعمالا منه وبقي مجزوما بتلك اللام المقدرة. وقال البصريون: هو مبنيٌ على السكون، إلا أنّه جُعلَ آخره كآخر المجزوم في حذف الحركة وحرف العلة والنون؛ لأن قياسه كما مرَّ في باب المجزوم أن يكون مجزوماً باللام كأمر الغائب لكن حذفت اللام مع حرف المضارعة لكثرة الاستعمال فزالت علة الإعراب أي الموازنة فرجع إلى أصله من البناء وبقي آخره محذوفاً للوقف كما كان في الأصل محذوفاً للجزم"(12) وموضع الترجيح في حاشية العشماوي الذي يخص إعراب فعل الأمر يؤيد ما تقدم، وهو كما يذكر ابن هشام: "أن علامته التي يعرف بها مركبة من مجموع شيئين وهما دلالته على الطلب وقبوله ياء المخاطبة نحو قم فانه دال على طلب القيام ويقبل ياء المخاطبة، تقول إذا أمرت امرأة: قومي، وكذلك اقعد واقعدي واذهب واذهبي وقال الله تعالى: ﴿فكلي واشربي وقري عينا﴾ [مريم:26]. فلو دلت الكلمة على الطلب ولم تقبل ياء المخاطبة فهي اسم فعل نحو صه بمعنى اسكت، ومه بمعنى اكفف أو قبلت ياء المخاطبة ولم تدل على الطلب نحو أنت يا هند تقومين وتأكلين لم يكن فعل أمر. ثم بيّنتُ أن حكم فعل الأمر في الأصل البناء على السكون نحو اضربْ واذهبْ وقَدْ يُبنى على حذفِ آخرِهِ وذلك إذا كان معتلا نحو اغزُ واخشَ وارمِ وقد يبنى على حذفِ النون وذلك إذا كان مُسنداً لألف الاثنين نحو قوما أو

واو الجمع نحو قوموا أو ياء المخاطبة نحو قومي"(13). وفي تعليق العشماوي على متن الاجرومية قال: "هذه طريقة الكوفيين بأن الأمر مقتطع من الفعل وليس قسما برأسه وهي طريقة مرجوحة، وأصل اضرب عندهم لتضرب حذفت اللام للتخفيف والتاء خوف الالتباس بالمضارع ثم أتى بهمزة الوصل توصلاً للنطق بالساكن، والمذهب الراجح أن فعل الأمر مبني على السكون إذا كان صحيح الآخر وأما إذا كان معتل الآخر فيبني على حذف آخره؛ ولذا قال النحاة الأمر مبني على ما يجزم به مضارعه، فصحيح الآخر: كاضرب وقم ومعتل الآخر: كامشِ وارمَ واغزُ، فإن كان مضارعه يجزم بحذف النون نحو: لم يفعلا ولم تفعلوا . ك فإن الأمر منه يبنى على حذف النون نحو قولك: افعلا وافعلوا وافعلي"(14) وبهذا يتبين المعنى الراجح لدى العشماوي وهو رأي البصريين في إعراب فعل الأمر، وهو الرأي السائد المعروف قديما وحديثا.

المبحث الثاني

أنّ الناصبة

قال في متن الأجرومية: "فالنواصب عشرة، وهي: أن ولن وإذن وكي ولام الجحود وحتى والجواب بالفاء والواو وأو"(15) فهو يتحدث عن نواصب الفعل المضارع والمُلاحظ أنه أطلق عليها نواصب مطلقا، لذلك علق العشماوي على قول ماتن الأجرومية: "والمضارع ما كان في أوله إحدى زوائد الأربع يجمعها قولك: أنيت، وهو مرفوع أبداً حتى يدخل عليه ناصب أو جازم، فالنواصب عشرة"(16) فيقول العشماوي معلقا: "وهي جمع ناصب لا جمع ناصبة، والراجح التفصيل، لأن الناصب بنفسه أربعة فقط، أن ولن واذن وكي وهو مذهب البصريين"(17)، ويقصد بالتفصيل أي التفصيل بين النصب بأن ظاهرة والنصب بأن مضمرة كما في قوله: "هذا شروع في النواصب المختلف فيها فالكوفيون يقولون: إنها ناصبة بنفسها وأما البصريون فلا ينصب الفعل عندهم بنفسه إلا الأربعة المتقدمة وما عداها من لام كي ونحوها فإنها لا تنصب عندهم أصالة، وإنما الناصب أن مضمرة بعدها تارة جوازا بعد لام كي وتارة وجوبًا بعد البقية"(18)، فالراجح لديه هو قول البصريين، وهذا هو الرأي الذي يرجحه محمد محي الدين في كتابه التحفة السنية إذ يُفصِّل "وأقول: الأدوات التي يُنْصَبُ بعدها الفعل المضارعُ عَشَرَةُ أَحْرُفٍ وهي على ثلاثة أقسام قسم ينصب بنفسه، وقسم ينصب بأَنْ مُضْمَرَةٌ بعده جَوَازاً، وقسم ينصب بأَنْ مُضْمَرَةٌ بعده وجوباً"(19). وهذا التفصيل المضاد لإطلاق ماتن الأجرومية موجود في كلمات الشريف في شرحه على الكافية حيث يقول: "الجزاء في (إذن) نُصب المضارع بأن المقدرة لأنها تخلص المضارع للاستقبال فتحمل (إذن) على ما هو الغالب فيها أعني كونها للجزاء؛ لاستحالة حمل المضارع إذ ذاك على الحالية المانعة من الجزاء، وذلك بسبب النصب الحاصل بأن التي هي علم الاستقبال وقريب من هذا المضارع الواقع بعد الفاء الكائنة في جواب الأشياء السته، كما يجيء، فإنه لما قصد النص على كون الفاء للسببية

دون العطف أضمرت أن بعدها، لينتفي عن المضارع معنى الحالية المانعة من السببية. ومثله أيضاً أنهم لما قصدوا بالواو معنى مع وب أو بمعنى إلا أو إلى نصب الفعل بعدهما؛ لأن النصب بأم النواصب أي (أن) المصدرية أولى"(20). فالشريف لا يكتفي بذكر التفصيل، بل يعلل ويشرح المسألة. وهذا الرأي بالتفصيل هو رأي الخليل كما يصرح به الشريف في حاشيته على الكفاية عند الكلام حول كي فيقول: "وعند الخليل أن الناصب مضمر بعدها بناء على مذهبه وهو أنه لا ناصب سوى (أن) ومذهب الكوفيين إنها في جميعِ استعمالاتِها حرفُ ناصبةٌ مِثلُ أن"(21)، يقصد الكوفيون أن كي مثل أن ناصبة في جميع حالاتها. ويقول الشريف في موضع آخر: "ابتدأ بالحروف التي ينتصب الفعل بعدها بإضمار(أن). اعلم أَنّ هذهِ الحروف مختلفٌ فيها إذا انتصب الفعل بعدها بإضمار أن، فعند البصريين: حتى، ولام كي، ولام الجحود حروف جرٍ، والواو، والفاء، وأو حروف عطفٍ، ولا ينصب شيء منها بنفسه؛ لأنّ الثلاثةَ الأولى من عواملِ الأسماء ولا يعملُ شيءٌ منها في الأفعال، والثلاثة الأخيرة غيرُ مختصةٍ، وشرط العامل الاختصاص بأحد القبيلين، وجاءت (أن) ظاهرة بعد لام كي خاصة في بعض المواضع فتبينَ بذلك أنها غير عاملةٍ بنفسها. وعند الكوفيين أن حتى، واللّامينِ تنصب بنفسها؛ لقيامها مقام الناصب، فاللام مقام كي فعملت عملها وكذلك حتى التعليلية، وأما إذا كانت بمعنى إلى فتعمل عمل(أن). وفيما قالوا بُعدٌ؛ لأن الأصل عدم خروج الشيء عن أصله واعتقاد بقائه على أصله أولى ما لم يُضطر إلى اعتقاد خروجه عن ذلك الأصل"(22) وكلامه واضح في ترجيح قول البصريين في هذه المسألة. كما نجد هذا الترجيح في ألفية ابن مالك، والشروح عليها، فهذا ابن الناظم يشرح أبيات ابن مالك

"وبين لا ولام جر التزم إظهار أن ناصبة وإن عدم

لا فأن اعمل مظهرا أو مضمرا وبعد نفي كان حتما أضمرا"(23)

فيقول: "أَولى نواصب الأفعال بالعمل(أنْ) لاختصاصها بالفعل، وشبهها في اللفظ والمعنى بما يعمل النصب في الأسماء وهو (أنْ) المصدرية، فلذلك جاز في (أنْ) دون أخواتها أن تعمل في الفعل مظهرة ومضمرة فتعمل مضمرة باطراد بعد ستة أحرف: لام الجر و(أو) بمعنى إلى أو إلا، و(حتى) بمعنى إلى أو كي، وفاء الجواب، وواو المصاحبة، والعاطف على اسم لا يشبه الفعل. ولا تعمل مضمرة فيما سوى ذلك إلا على وجه الشذوذ"(24). ويأتي ابن عقيل شارحا أبيات ابن مالك نفسها فيقول: " اختصت أنْ من بقيةِ نواصبِ المضارع بأنها تعمل مظهرةً ومضمرةً" ويُفصّلُ القولَ فيها(25). وهذا التفصيل الراجح نجده في كلمات كثير من المعاصرين كما في كتاب معاني النحو "حروف أخرى ينتصب بعدها الفعل وهي (أو) و(حتى) وفاء السببية وواو المعية، وهذه الأحرف ليست حروف نصب عند الجمهور، بل هي حروف عطف و(حتى) حرف جر، ولذا يقولون: أن النصب بـ (أن) مضمرة بعدها"(26).

هذا ويوجد من المعاصرين من يخالف رأي الجمهور كما في الدرة النحوية في شرح الأجرومية حيث

يقول: "كي أيضًا تنصب الفعل المضارع، إذا قلت لشخص: لماذا جئتَ؟ فقال: كي أقرأ. نقول: (كي) حرفُ نصبٍ ينصبُ الفعل المضارع. (اقرأ) فعل مضارع منصوب بـ كي. هذا الذي ذهب إليه المؤلف هو الصحيح. أنّ كي تنصب بنفسها. أما البصريون فيقولون: كي لا تنصب بنفسها؛ لأنها حرف جرّ. ف كي نقول فيها: حرفُ تعليل، والفعل بعدها منصوب بـ أن؛ أي: كي أن. ولكن الصحيح ما ذهب إليه المؤلف" إلى أن يقول: " ولكن قاعدتنا في باب النحو التي ينبغي أنْ نسيرَ عليها أنه إذا اختلف النحويون في مسألة سلكنا الأسهل من القولين؛ لأننا إذا أخذنا بالرخص في باب الإعراب فهذا جائز. فالقاعدة عندي أنا أنّ كل قولين من أقوال النحو في مسألة من المسائل نسلك أسهلها"(27). بل وجدت الباحثة أن من القدماء المشهورين من يخالف رأي البصريين ويذهب إلى أن الناصب هي الأداة نفسها لا إضمار أن بعدها وهو ما يجعله يقف في صف ماتن الاجرومية، ففي كتاب مغني اللبيب للنحوي المعروف ابن هشام الأنصاري يقول: "إذن فيها مسائل الأولى في نوعها قال الجمهور هي حرف وقيل هي اسم والأصل في اذن اكرمك إذا جئتني أكرمك ثم حذفت الجملة وعوض التنوين عنها وأضمرت أن وعلى القول الأول فالصحيح إنها بسيطة لا مركبة من إذ وأن وعلى البساطة فالصحيح إنها الناصبة لا أن مضمرة بعدها"(28).

المبحث الثالث

وقوع الظرف أو الجار والمجرور بعد المبتدأ

إنّ الخبر ينقسم إلى قسمين "مفرد وغير مفرد فالمفرد نحو زيد قائم، وغير المفرد أربعة أشياء الجار والمجرور، والظرف، والفعل مع فاعله، والمبتدأ مع خبره، نحو زيد في الدار وزيد عندك وزيد قام ابوه وزيد جاريته ذاهبة"(29). ولقد وقع الخلاف فيما إذا كان الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا، أهو الجار المجرور أو الظرف، أم هو المحذوف؟ ولو سُلِمَّ أن الخبر هو المحذوف، فهل تقديره اسم أو فعل؟ يقول عبد الله العشماوي: "الذي اشتهر على ألسنة النحاة أن الجار والمجرور هو الخبر وإن كان الأصح خلافه، والحاصل أن في هذه المسألة ثلاثة أقوال: قيل: إن الجار والمجرور هو الخبر وحده، وقيل: إن المحذوف هو الخبر، وقيل: هما معا. والقول بأنه المحذوف هو الراجح، وتقدير المحذوف كائن أو كان أو مستقر أو استقر، وتقديره اسما أولى ليكون من باب الإخبار بالمفرد؛ لأن الأصل في الخبر الإفراد"(30) فالترجيح كان في أمرين: الأول هو أن الخبر ليس الجار والمجرور، أو الظرف بل هو محذوف قد تعلق أحدهما فيه. الثاني: أن تقدير المحذوف أسما لا فعلا. والظاهر أن الشهرة التي ادعاها العشماوي هي الموجودة في عصرنا وإلا فإن الذي تبين للباحثة هو العكس فالذي اشتهر قديما هو كون الخبر محذوفا وهو رأي البصريين، وليس الجار والمجرور أو الظرف. فهذا ابن الحاجب يقول: "وما وقع ظرفا فالأكثر أنه مقدر بجملة"(31) ويعني بكلمة ظرف الظرف المصطلح والجار المجرور كما يقول

الرضي في شرحه على الكفاية: "أي ظرفا أو جارا ومجرورا، ولم يذكره لجريه مجراه في جميع أحكامه حتى سماه بعضهم ظرفا اصطلاحا"(32) وفي توضيح مسألة الخبر يقول: "وانتصابُ الظرفِ خبراً للمبتدأ عند الكوفيين على الخلاف، يعنون إن الخبر لما كان هو المبتدأ في نحو زيد قائم، أو كأنه هو في وأزواجه أمهاتهم ارتفع ارتفاعه ولما كان مخالفاً له بحيث لا يطلق اسم الخبر على المبتدأ، فلا يقال في نحو زيد عندك، إن زيداً عنده خالفه في الإعراب، فيكون العامل عندهم معنوياً وهو معنى المخالفة التي اتصف بها الخبر، ولا يحتاج عندهم إلى تقدير شيء يتعلق به الخبر. أما البصريون فقالوا: لابد للظرف من محذوف يتعلق به لفظي، إذ مخالفة الشيء للشيء لا توجب نصبه. وقال بعض النحاة: العامل فيه المبتدأ. وقال البصريون: الظرف منصوب على أنه مفعول فيه كما أنه كذلك اتفاقاً، في نحو: جلست أمامك، وخرجت يوم الجمعة، والجار والمجرور منصوب المحل على أنه مفعول به، كما أنه كذلك اتفاقاً في نحو: مررت بزيد، إلا أن العامل ههنا مقدر. وينبغي أن يكون ذلك العامل من الأفعال العامة، أي مما لا يخلو منه فعل نحو: كائن، وحاصل، ليكون الظرف دالاً عليه، ولو كان خاصاً كآكل وشارب، وضارب وناصر لم يجز لعدم الدليل عليه"(33) إلى أن يقول: "وأكثرهم على أن المحذوف المتعلق به فعلٌ؛ لأنا نحتاج إلى ذلك المحذوف للتعلق وإنما يتعلق الظرف باسم الفاعل في نحو أنا مارٌ بزيد لمشابهته للفعل، فإذا احتجنا إلى المتعلق به فالأصل أولى وأيضاً للقياس على الذي في الدار زيد، وكل رجل في الدار فله درهم، والمتعلّق في الموضعين فعل لا غير كما يأتي. وذهب ابن السراج، وأبو الفتح إلى أنه اسم"(34). أما ابن مالك فيقول:

"وأخبروا بظرف او بحرف جر ناوين معنى كائن او استقر"(35)

قال ابن الناظم في شرح هذا البيت: "مما يخبر به عن المبتدأ الجار والمجرور نحو الحمد لله، والظرف وهو كل اسم زمان أو مكان متضمن معنى في، نحو السفر غدا وزيد امامك. والمصحح للإخبار بهذين تضمنهما معنى صادقا على المبتدأ، ولك أن تقدره بمفرد نحو كائن أو مستقر ولك أن تقدره بجملة نحو كان أو استقر كما في الصلة ويترجح الأول"(36). ويقول ابن عقيل: "تقدم أن الخبر يكون مُفْرَدًا، ويكون جملة، وذكر المصنف في هذا البيت أنه يكون ظرفا، أو جَارًا ومجرورًا نحو: زَيدٌ عندَك وزَيدٌ في الدّارِ فكل منهما متعلق بمحذوف واجبُ الحذفِ. وأجاز قومٌ – منهم المصنف – أن يكون ذلك المحذوف اسمًا أو فعلا نحو كائن أو استقر، فإن قدرّتَ كائنا كان من قبيل الخبر بالمفرد. وإن قدرت استقر كان من قبيل الخبر بالجملة. واختلف النحويونَ في هذا فذهبَ الأخفشُ إلى أنه من قبيل الخبر بالمفرد وأن كلاً منهما متعلق بمحذوف وذلك المحذوف اسم فاعل، التقدير زيد كائن عندك، أو مستقرٌّ عندك، أو في الدار، وقد نُسب هذا لسيبويه. وقيل: إنهما من قبيل الجملة، وإن كلا منهما متعلق بمحذوف هو فعل والتقدير: زَيْدُ استقرّ أو يستقرُّ عندك أو في الدار، ونُسب هذا إلى جمهور البصريين، وإلى سيبويه أيضا

وقيل: يجوز أن يُجعلا من قبيل المفرد، فيكون المقدر مستقرا ونحوه، وأن لا تُجعلا من قبيل الجملة فيكون التقدير استقر ونحوه، وهذا ظاهر قول المصنف: ناوين معنى كائن أو استقر. وذهب أبو بكر بن السراج إلى أن كلا من الظرف والمجرور قسمٌ برأسه وليس من قبيل المفرد ولا من قبيل الجملة، نَقلَ عنه هذا المذهب تلميذه أبو على الفارسي في الشيرازيات. والحق خلاف هذا المذهب، وأنه متعلق بمحذوف، وذلك المحذوف واجب الحذف"(37). وهذا الخلاف معروف مشهور مذكور في الكتب المعاصرة لاحظ جامع الدروس العربية والمنهاج والدرة النحوية (38). وتختم الباحثة هذا الترجيح بكلام ابن هشام حيث يقول: "يقع الخبر ظرفا منصوبا، كقوله تعالى: ﴿والركب أسفل منكم﴾ وجارا ومجرورا كقوله تعالى ﴿الحمد لله رب العالمين﴾. وهما حينئذٍ متعلقان بمحذوفٍ وجوباً تقديره مستقر أو استقر. والأول اختيار جمهور البصريين وحجتهم إنَّ المحذوف هو الخبر في الحقيقة، والأصل في الخبر أن يكون اسما مفردا. والثاني اختيار الأخفش والفارسي والزمخشري، وحجتهم إنَّ المحذوف عاملُ النصب في لفظ الظرف ومحل الجار والمجرور والأصل في العامل أن يكون فعلا"(39). فهذا تلخيص من ابن هشام يبتُّ في أن المسألة محسوم فيها كون الخبر محذوف، ومِنْ ثَمَّ يشير إلى الخلاف في كون الخبر المحذوف اسما أم فعلا. والملاحظ أن العشماوي قد نقل كلام ابن هشام هذا مع قليلِ تصرفٍ فتأملْ.

المبحث الربع

كان وأخواتها

قال في متن الأجرومية: "باب العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر، وهي ثلاثة أشياء، كان وأخوتها، وإنَّ وأخواتها، وظننت وأخواتها، فأما كان وأخواتها فإنها ترفع الاسم وتنصب الخبر"(40) فهو يذهب إلى رأي البصريين في أن كان وأخواتها تعمل في المبتدأ والخبر، وقد علق العشماوي على ذلك: "قوله: فإنها ترفع الاسم وتنصب الخبر. هذا عند البصريين وهو الراجح خلافاً للكوفيين القائلين بأن المبتدأ باق على رفعه ولم تعمل فيه هذه الأفعال شيئًا، ويلزم على قول الكوفيين أن الفعل ناصب فقط وتسمية المرفوع بها اسما تسمية حقيقية، ويسمى فاعلاً مجازا"(41)، ومن الشراح الذي يؤيد ماتن الأجرومية أيضا، محمد محي الدين حيث يقول: "وهذا القسم يدخل على المبتدأ فيزيل رفعه الأول ويحدث له رفعا جديدا ويسمى المبتدأ اسمه، ويدخل على الخبر فينصبه ويسمى خبره"(42). والجمهور يسميها الأفعال الناقصة، "ذهب جمهور النحاة إلى أن هناك في العربية أفعالاً تسمى أفعالاً ناقصة وأشهرها كان وظل أصبح أضحى، أمسى، بات صار ليس، ما زال، ما برح، ما فتئ، ما أنفك، ما دام. واختلفوا في سبب تسميتها ناقصة فذهب أكثر النحاة إلى أنها سميت ناقصة، لأن سائر الأفعال تدل على الحدث والزمن، في حين أن هذه الأفعال لا تدل على الحدث، تدل على الزمن فقط فكانت ناقصة لتجردها من الحدث. وإنما هي وذهب آخرون إلى أنها سميت ناقصة، لأنها لا تكتفي بمرفوعها وإنما هي تفتقر إلى المنصوب أيضاً، فتسمية

هذه الأفعال كذلك لنقصانها عن بقية الأفعال، بالافتقار إلى شيئين"(43). إلا أن الرضي يؤيد سبب كونها ناقصة أنها لا تتم بالمرفوع كلاما، ويردّ على أصحاب الرأي الآخر حيث يقول: "إنما سميت ناقصة ، لأنها لا تتم بالمرفوع كلاماً ، بل بالمرفوع مع المنصوب بخلاف الأفعال التامة ، فإنها تتم كلاماً بالمرفوع دون المنصوب وما قال بعضهم من أنها سميت ناقصة لأنها تدل على الزمان دون المصدر، ليس بشيء؛ لأن كان في نحو كان زيد قائماً، يدل على الكون الذي هو الحصول المطلق، وخبره"(44) ثم قال: "تسمية مرفوعها اسماً لها، أولى من تسميته فاعلاً لها، إذ الفاعل، كما ذكرنا، في الحقيقة مصدر الخبر مضافاً إلى الاسم، فكما لا يُسمّى منصوبها المشبه بالمفعول مفعولاً فالقياس ألَّا يُسمى مرفوعها المشبه للفاعل فاعلاً، لكنهم سموه فاعلاً على القلة ولم يسموا المنصوب مفعولاً، لِما مهدوا من أن كل فعل لا بد له من فاعل وقد يستغني عن المفعول"(45). وعلى كل حال فأن ترجيح العشماوي إنما هو على الرأي السائد المعروف وهو رأي جمهور البصرة ونجد من يعلل عملها كما تقدم من الرضي وكما يقول ابن الناظم في شرحه لمنظومة ابن مالك: "دخول كان على المبتدأ والخبر على خلاف القياس، لأنها أفعال، وحق الأفعال كلها أن تنسب معانيها إلى المفردات، لا إلى الجمل، فإن ذلك للحروف، نحو: (هل) و (ليت) و (ما) في قولك: هل جاء زيد؟ وليته عندنا، وما أحد أفضل منك، ولكنهم توسعوا في الكلام فأجروا بعض الأفعال مجرى الحروف، فنسبوا معانيها إلى الجمل، وذلك كان وأخواتها، فإنهم أدخلوها على المبتدأ والخبر، على نسبة معانيها إلى مضمونها، ثم رفعوا بها المبتدأ تشبيها بالفاعل، ونصبوا الخبر تشبيها بالمفعول"(46)، وهو صريح كلام ابن عقيل حيث يقول: "وهي ترفع المبتدأ وتنصب خبره ويسمى المرفوع بها اسما لها والمنصوب بها خبرا لها"(47).

المبحث الخامس

المفعول من أجله ونصب المفعول معه

اولاً : المفعول من أجله:

وفي كلامه عن المفعول لأجله قال في متن الأجرومية: "وهو الاسم المنصوب الذي يذكر بيانا لسبب وقوع الفعل نحو قولك: قام زيد اجلالا لعمرو. وقصدتك ابتغاء معروفك"(48). وفي تعليق العشماوي على ذلك يقول: "واعلم أن المفعول من أجله تارة يكون مجردًا من ال والإضافة، وتارة يكون مصاحبًا لأل، وتارة يكون مضافًا، فإن كان مجردًا من أل والإضافة جاز فيه النصب والجر باللام لكن النصب أرجح كقمت إجلالاً. وضربت ابني تأديبا. فهذان أرجح من قولك: ضربت ابني لتأديب وقمت لإجلال، وإن كان مصاحبًا لأل فالعكس، أي الأرجح فيه الجر بالحرف فقولك: ضربت ابني للتأديب أرجح من ضربت ابني لتأديب... وإن كان مضافا جاز فيه النصب والجر على السواء"(49). والمفعول لأجله له تسميات أخر، "المفعول له أو المفعول لأجله مصطلح بصري، وهو عندهم ما أفاد تعليلاً من المصادر

بشروط معينة"(50) وعبر عنه سيبويه: "هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنه عذر لوقوع الأمر"(51) ثم يقول: "فانتصب لأنه موقوع له، ولأنه تفسير لما قبله لمَ كان؟"(52). ونجده يسميه مفعولاً له حيث يقول: "فهذا كله ينتصب لأنه مفعولاً له، فإنه إن قيل له لمَ فعلت كذا؟ فقال: لكذا"(53)

والحاصل إن ترجيح العشماوي الإعرابي للمفعول لأجله هذا نجده في كلام شراح الأجرومية. ففي التحفة السنية يقول: "واعلم أن للاسم الذي يقع مفعولاً لأجله ثلاث حالات: الأولى: أن يكون مقترناً بال. الثانية: أن يكون مضافاً. الثالثة: أن يكون مجرداً من أل ومن الإضافة هذه الأحوال يجوز فيه النصب والجر بحرف الجر، إلا أنه قد يترجح في جميع أحد الوجهين، وقد يستويان في الجواز. فإن كان مقترناً بأل فالأكثر فيه أن يُجر بحرف جر دال على التعليل، نحو: ضربت ابني للتأديب. ويقل نصبه. وإن كان مضافاً جاز جوازاً متساوياً أن يُجرّ بالحرف وأن ينصب، نحو: زرتك محبة أدبك. أو زرتك لمحبة أدبك. وإن كان مجرداً من أل ومن الإضافة فالأكثر فيه أن ينصب، نحو: قُمْتُ إجلالاً للأستاذ ويقل جَرُّه بالحرف"(54). والفرق بينه وبين العشماوي أنه لم يعبر الأرجح بل استعمل لفظ الأكثر والتساوي. وفي شرح ابن عقيل يقول: "ثلاثة أحوال أحدها: أن يكون مجردًا من الألف واللام والإضافة، والثاني: أن يكون محلى بالألف واللام، الثالث: أن يكون مضافًا، وكلُّها يجوز أن تُجر بحرف التعليل، لكن الأكثر فيما تجرَّد عن الألف واللام والإضافةِ النصبُ، نحو ضَرَبْتُ ابنى تأديبا، ويجوز جره فتقول: ضَربتُ ابنى لتأديب، وزعم الجزولى أنه لا يجوز جره وهو خلاف ما صرح به النحويون، وما صحب الألف واللام بعكس المجرد، فالأكثر جره، ويجوز النصب؛ فـ ضربتُ ابنى للتأديب أكثر من ضربت ابني التأدِيبَ، ومما جاء فيه منصوبا ما أنشده المصنف لَا أَقْعُدُ الجبنَ عن الهيجاء... وأما المضاف فيجوز فيه الأمران"(55). فالملاحظ أن تفصيل العشماوي وترتيبه متقارب جدا من كلام ابن عقيل إلا أنه غيّر لفظ أكثر بأرجح.

ثانياً : نصب المفعول معه:

قال ماتن الأجرومية: "وهو الاسم المنصوب الذي يذكر لبيان مَن فُعل معه الفعل. نحو قولك جاء الأمير والجيش. واستوى الماء والخشبة"(56)، وقال العشماوي في موضع الترجيح: "واعلم أن المفعول معه تارة يتعين نصبه وتارة يجوز فيه النصب والعطف والأرجح النصب، كقولك: كن وزيدا كالأخ، فإنك لو رفعت زيدا لكان معطوفا على اسم كن، وهو ضمير متصل والعطف عليه لا يكون إلا بعد التأكيد بالضمير المنفصل، فالشرط مفقود، فإن وجد الشرط جاز الرفع والنصب"(57). فالراجح هو مع فقد الشرط وعند مراجعة أقوال العلماء في هذه المسألة نجد الشريف الرضي يوضح هذا الترجيح بشكل أدق حيث يقول: "قوله: وإن لم يجز العطف تعين النصب نحو: جئتُ وزيداً. جمهور النحاة على أن النصب مختار ههنا لا أنه واجبٌ وذلك مبني على أن العطف على الضمير المرفوع المتصل بلا تأكيد بالمنفصل وبل افصل

بين المعطوف والمعطوف عليه قبيحٌ لا ممتنع كما يجيء في باب العطف"(58). وعند الحديث عن أحكام ما بعد الواو وأن للاسم بعدها أربعة أحكام، من وجوب النصب على المعية ووجوب العطف ورجحان النصب ورجحان العطف، يقول مصطفى الغلاييني: "يُرَجحُ النَّصبُ على المعيَّةِ مع جواز العَطْفِ على ضعفٍ، في موضعين: أنْ يلزمَ مِنَ العطفِ ضَعْفٌ في التركيب، كأن يلزم منه العطف على الضميرِ المُتصل المرفوع البارز، أو المستتر، من غيرِ فَصْلِ بالضَّميرِ المنفصل، أو بفاصل، أي فاصل، نحو: جئت وخالداً. واذهب وسليماً. ويَضعُفُ أن يُقالَ: جئتُ وخالدٌ. واذهب وسليم. أي: بعطف خالد على التاء في جئتُ، وعطف سليم على الضمير المستتر في اذهب. والضعف إنما هو من جهة الصناعة النحوية الثابتة أصولها باستقراء كلامِ العَرَبِ. وذلك أنَّ العرب لا تعطفُ على الضمير المرفوع المتصل البارز أو المستتر، إلا أن يُفصل بينهما بفاصل أي فاصل، نحو: جئت اليوم وخالدٌ وأذهب غداً وسعيدٌ. والأفضل أن يكون الفاصل ضميراً منفصلاً يؤكَّد به الضَّمير المتَّصل أو المستتر، نحو: جِئْتُ أنا وخالدٌ. واذهب أنتَ وسَعيدٌ"(59)، ويقول عن الأمر الثاني: "والمحققون يوجبون في مثل ذلك النصب على المعية، ولا يجوزون العطف، وهو الحق؛ لأن العطف يفيد التشريك في الحكم والتشريك هنا غير معقول. ويرجح العطف متى أمكن بغير ضعف من جهة التركيب ولا من جهة المعنى نحو سار الأمير والجيش"(60). إلا إن ابن هشام يترك التعبير بالراجح ويستعمل لفظ الأصح وهذا معناه أن القول الآخر وهو عدم اشتراط شيء صحيح ولكن القول الذي اختاره ابن هشام أصح منه ويعلل أن الأصح جاء لأن العطف ممتنع لمانع معنوي أو صناعي.(61) وبعد هذا تبين أن الترجيح وارد على ألسنة المحققين، قال ابن مالك:

"والعطف إن يمكن بلا ضعف أحق والنصب مختار لدى ضعف النسق"(62)

المبحث السادس

عامل الخفض في المضاف إليه

وفي حديث ماتن الأجرومية عن مخفوضات الأسماء يقول: "المخفوضات ثلاثة أنواع، مخفوض بالحرف، مخفوض بالإضافة، وتابع للمخفوض"(63) ومقام الترجيح هو مسألة ما هو العامل في الاسم المضاف إليه؟ هل الخفض بالإضافة، أو بالمضاف؟ وفي مقام التعليق يقول العشماوي: "وقوله بالإضافة، أي العامل فيه هو الإضافة، وهذه طريقة المصنف، والمعتمد أن الجر بالاسم المضاف"(64) ثم يقول: "والحاصل أن الجار هو الحرف أو المضاف...ومثال الجر بالحرف مررت بزيد، ومثال الجر بالاسم المضاف مررت بغلام زيد، فغلام مضاف وزيد مضاف إليه مجرور بالمضاف على الصحيح عند ابن مالك. وقيل: إنَّه مجرور بحرف جر مقدر وهو عند ابن الحاجب، أو بالإضافة وهو عند الأخفش"(65) وقول ابن مالك الذي لم يذكره العشماوي واكتفى بالإشارة إليه فقط هو البيت: "والثاني اجرر وانو مِنْ أو

في إذا لم يصلح إلا ذاك واللام خذا"(66) وفي شرح ابن الناظم على هذا البيت يقول: "ويُجر المضاف بالمضاف إليه لتضمنه معنى من التي لبيان الجنس، أو اللام التي للملك أو الاختصاص بطريق الحقيقة أو المجاز"(67) وهذا رأي ابن الناظم، وإلا فإن ابن مالك قدّرَ ثلاثة أحرف، كما في البيت، وهي من وفي واللام، أما ابن الناظم فقدّر حرفين فقط وهما مِن واللام، لذلك أشار فيما بعد إلى مذهب من قال: "ومن العلماء من ذهب إلى أن الإضافة كما تكون بمعنى من واللام تكون بمعنى في"(68) ويفيد أن ابن مالك من أصحاب هذا الرأي، والدليل هو البيت المذكور من ألفية ابن مالك حيث يذكر من وفي واللام، ثم يقول ابن الناظم ردا على ابن مالك: "والذي عليه سيبويه وأكثر المحققين أن الإضافة لا تعدو أن تكون بمعنى اللام أو بمعنى مِنْ، وموهم الإضافة بمعنى في محمول على أنها فيه بمعنى اللام على المجاز"(69) إذاً رأي ابن مالك هو الجر بحرف الجر وليس بالمضاف كما ادعى العشماوي، ويؤيد كلام الباحثة هو قول ابن مالك نفسه في البيت أعلاه وقول ابن الناظم شارحا موقف والده، وقول ابن عقيل شارحا للبيت نفسه: "واختُلف في الجار للمضاف إليه، فقيل: هو مجرور بحرف مقدر وهو اللام أو من أو في. وقيل: هو مجرور بالمضاف، وهو الصحيح"(70) إلا أن ابن عقيل من أصحاب رأي الجر بالمضاف لا بتقدير حرف. ومن هذا يتبين أن الخلاف في جر المضاف إليه على قسمين: الأول: الجر بالحرف، والثاني: الجر بالمضاف. ثم أصحاب رأي الجر بالحرف ينقسمون إلى من يقول: أن الجر بمن أو اللام. وإلى من يقول: أن الجر بمن أو في أو اللام. ومن المؤيدين المعاصرين على أن الجر ليس على تقدير حرف الدكتور فاضل السامرائي حيث يقول: "والحق فيما نرى أن الإضافة تعبير آخر ليس على تقدير حرف، فقد يصح تقدير حرف في تعبير، وقد يمتنع تقدير أيّ حرف في تعبير آخر، وما يصح تقديره بحرف لا يطابق معناه معنى المقدر، فهي أعم من أن تكون بمعنى حرف"(71) وكلام السامرائي هذا يشبه كثيرا قول الرضي كما سيأتي بعد أسطر ولعله أخذ منه بتصرف وكثيرا ما فعل. وذلك الرأي القائل بأن الجر يكون بالمضاف لا بتقدير حرف والذي رجحه العشماوي، والذي هذبه وكشف فيه الأمر على وفق بيان وحجة دامغة هو الرضي في شرحه على الكفاية حيث يقول: "وفي العامل في المضاف إليه خلاف بينهم، كما مرّ في أول الكتاب، وفي العامل في المضاف إليه اللفظي إشكال إن قلنا أنّ العامل هو الحرف المقدر؛ إن قلنا أنّ العامل معنى الإضافة، لأنا لا نريد مطلق الإضافة؛ إذ لو أردنا ذلك لوجب انجرار الفاعل والمفعول والحال وكل معمول للفعل، بل نريد الإضافة التي تكون بسبب حرف الجر. وكذا إن قلنا إن العامل هو المضاف؛ لأن الاسم على ما قال أبو علي في هذا الباب لا يعمل الجر إلا لنيابته عن الحرف العامل، فإذا لم يكن حرف فكيف ينوب الاسم عنه؟"(72) وموضوع العامل الذي أشار إليه في أول الكتاب هو قوله: "فإذا ثبت أن العامل في الاسم ما يحصل بوساطته في ذلك الاسم المعنى المقتضى للإعراب، وذلك المعنى كون الاسم عمدة أو فضلة أو مضافاً إليه العمدة أو

الفضلة، فاعلم أن بينهم خلافاً في أن العامل في المضاف إليه هو اللام المقدرة أو مِن أو المضاف، فمن قال إنه الحرف المقدر نظر إلى أنَّ معناه في الأصل هو الموقع المقدم للإضافة بين الفعل والمضاف إليه، إذ أصل غلام زيد غلام حصل لزيد، فمعنى الإضافة قائم بالمضاف إليه لأجل الحرف... ومن قال إن عامل الجر هو المضاف، وهو الأولى، قال: إن حرف الجر شريعة منسوخة، والمضاف مفيد معناه ولو كان مقدراً لكان: غلام زيد، نكرة، كغلام لزيد، فمعنى كون الثاني مضافاً إليه حاصل له بواسطة الأول، فهو الجار بنفسه. وقال بعضهم: العامل معنى الإضافة، وليس بشيء، لأنه إن أراد بالإضافة كون الاسم مضافاً إليه، فهذا هو المعنى المقتضى، والعامل: ما به يتقوم المعنى المقتضى، وإن أراد بها النسبة التي بين المضاف والمضاف إليه، فينبغي أن يكون العامل في الفاعل والمفعول أيضاً، النسبة التي بينها وبين الفعل، كما قال خلف: العامل في الفاعل هو الاسناد لا الفعل"(73). فتعبيره بالأولوية بكون العامل بالمضاف إليه هو المضاف، وأنّ العامل حرف الجر هو مجرد رأي قديم قد تم نسخه والتخلي عنه بحكم جديد، لهو الحد الفاصل في هذا الأمر وكل من رجح أن الجار للمضاف إليه هو المضاف، ما هو إلا عيال على رأي الرضي والحال أن كلام الشريف في ذلك الوقت البعيد، فحري بمن جاء من بعده أن يقول: إن الراجح هو كون العامل المضاف لا الإضافة.

المبحث السادس

الجر برُبَّ المحذوفة

قال ماتن الأجرومية: "فأما المخفوض بالحرف فهو ما يخفض بمن وإلى وعن وعلى وفي وربَّ والباء والكاف واللام وحروف القسم وهي الواو والباء والتاء أو بواو رب وبمُذ ومنذ"(74) ومحل الترجيح يخص عمل رُبَّ المحذوفة، وهل هي عامل الجر فيما بعدها، أو الواو وغيرها كالفاء وبل. ولكن نذكر كلام العشماوي حول رُبَّ تمهيدا للبحث حيث قال: " قوله: ورُبّ. سواء كانت للتكثير أو للتقليل، وهي حرف شبيه بالزائد لا تتعلق بشيء كلعل ولولا، وحرف الجر الزائد والشبيه بالزائد لا يتعلقان بشيء، ولابدّ أن يكون مجرورها مُظهرا، وجرها للضمير شاذ كقولك ربه فتى"(75) وقوله عن واو رُبَّ: "معطوف على مِنْ، أي ما يخفض بواو رب، وهو رأي ضعيف والراجح أنَّ الجار هو رُبَّ المحذوفة بعد الواو والفاء كقول امرئ القيس: فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع

أي فرب مثلك. أو بعد بل، كما قال الشاعر: بل بلد ملء الفجاج قتمه. وحذفها بعد الثالثة الأخيرة شاذ"(76) فمحل الترجيح هو كون العامل الذي يجر في هذه الجمل هو رُبَّ المحذوفة فالعشماوي يخالف ماتن الاجرومية في أن الجار ليس الواو بل رُبَّ المحذوفة. وهذا الترجيح قد ورد على لسان النحاة كما قال ابن مالك في ألفيته:

"وحذفت رب فجرَّتْ بعد بل والفا وبعد الواو شاع ذا العمل"(77)

وقال ابن ناظم في شرحه لهذا البيت: "يجوز حذف رُبَّ وإبقاء عملها، وذلك بعد بل والفاء قليل، وبعد الواو كثير"(78) وقال ابن عقيل في شرحه للبيت نفسه: "لا يجوز حذف حرف الجر وإبقاء عمله إلا في رب بعد الواو فيما سنذكره وقد ورد حذفها بعد الفاء وبل قليلا فمثاله بعد الواو قوله: وقاتمِ الأعماق خاوي المخترقن"(79) لماذا لم يأت العشماوي بمثال لرب بعد الواو؟ وقال ابن هشام في مغني اللبيب: "وتنفرد رب بوجوب تصديرها ووجوب تنكير مجرورها ونعته إن كان ظاهرا وإفراده وتذكيره وتمييزه بما يطابق المعنى إن كان ضميرا وغلبة معداها ومضيه وإعمالها محذوفة بعد الفاء كثيرا وبعد الواو أكثر وبعد بل قليلا وبدونهن أقل"(80) وقال في جامع الدروس العربية: "قد تحذف رُبَّ ويبقى عملها بعد الواو كثيرا وبعد الفاء قليلا"(81) فالنحاة قديما وحديثا يرون أن العامل هو رُبَّ المحذوفة وليس الواو أو الفاء أو بل. أما صاحب الاجرومية فيرى أن العامل هو الواو كما تقدم من كلامه آنفا إلا أن وجود الرأي المخالف على ألسنة النحاة يدعونا إلى النظر في المسألة، فمَنْ هُم أصحاب الرأي المرجوح؟ ولقد وجدت الباحثة أن الرضي يجيب على هذا التساؤل، ويشير إلى عمق المسألة فيقول: "وهي حرف جر عند البصريين، خلافاً للكوفيين والأخفش"(82) فالخلاف بصريٌ كوفيٌ ويقع مبدئياً في أصل الوضع لرُبَّ فهل هي حرف جر أو لا؟ ولو سلمنا بكونها حرف جر فيقع الكلام في عملها وهي محذوفة فيقول الرضي: "ويحذف حرف الجر قياساً مع بقاء عمله، إذا كان الجار رُبَّ بشرطين أحدهما أن يكون ذلك في الشعر خاصة، والثاني أن تكون بعد الواو، أو الفاء، أو بل"(83) ومِن ثَمَّ شرَعَ الرضي في بيان الخلاف محل البحث وهو ما هو الجار فقال: "الواو كقوله: وقاتم الأعماق خاوي المخترق، والفاء كقوله: فإنَّ أهلك فذي حنق لظاه عليّ تكاد تلتهب التهابا، وبل كقوله: الأن و بل. أما الفاء وبل، فلا خلاف عندهم أن الجر ليس بهما، بل برُبَّ مقدرة بعدهما؛ لأنَّ الحرف وبل حرف عُطِف بها على ما قبلها، والفاء جواب الشرط، وأما الواو، فالعطف أيضاً عند سيبويه، وليست بجارة، فإن لم تكن في أول القصيدة أو أول الرجز كقول ثابت بن أوس الأزدي :

وليلةِ نحس يصطلي القوس ربُها وأقطعه اللاتي بها يتنبل

فكونها للعطف ظاهر، وإن كانت في أولهما، كقوله: وقاتم الأعماق خاوي المخترق، فإنه يُقدَّر معطوفاً عليه، كأنه قال: رُبَّ هولٍ أقدمت عليه وقاتم الأعماق. وعند الكوفيين والمبرد، أنها كانت حرف عطف ثم صارت قائمة مقام رُبَّ جارة بنفسها، لصيرورتها بمعنى رُبَّ، فلا يقدرون في نحو: وقاتم الأعماق معطوفاً عليه؛ لأن ذلك تعسف. وكذا إذا كان في وسط الكلام نحو: وليلة نحس، لا يقدرونه عاطفاً على الكلام، بل هو عندهم بمعنى رُبَّ وجار مثله"(84) يقول: أنَّ الفاء وبل لا كلام في أنَّ الجار هي رُبَّ، أما في الواو فيوجد نقاش نتيجته أنَّ الجر أيضا في رُبَّ وهو محل ترجيح العشماوي، وهو رأي البصريين كما صرَّح به الرضي حين قال: "هذا الذي ذكرنا في رُبَّ المقدرة: على مذهب البصريين في ربَّ، وأما على

ما اخترنا، فرُبَّ مضاف مقدر مدلولاً عليه بالحروف الثلاثة"(85) أي هو يقول بإسميتها. والحاصل من كلام الشريف الرضي أن القائلين بكون رُبَّ هي الجارة هم البصريون، والقائلين بأن الواو هي الجارة هم الكوفيون، وكالعادة فإنَّ العشماوي يرجح كفة رأي نحاة البصرة.

وبهذا الترجيح أكون قد استوفيتُ كافة ترجيحات العشماوي في كتاب شرح متن الاجرومية، مستمدة العون من الله تعالى سائلة إياه مزيدا من التوفيق والسداد، راجية عفوه من السهو والخطأ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

النتائج والمناقشة:

1- تميز كتاب شرح العشماوي على متن الاجرومية من بقية شروح الاجرومية بذكر الترجيحات النحوية لمواطن الخلاف بين مدرستي البصرة والكوفة. وهذا مما جعله هدفاً للباحثة لبحث مدى تأثير الرأي البصري أو الكوفي على علماء النحو المعاصرين خاصة الذين لديهم ترجيحات نحوية ، فكان شرح العمشاوي انموذجاً واضحاً لهذا النوع من الدراسات .

2- اتبع العشماوي في ترجيحاته رأي النحويين الذين سبقوه من غير أي إضافة؛ فذكره للترجيح ما هو إلا نقلٌ لترجيحاتهم.

3- اكتفى العشماوي بذكر الراجح من غير الإشارة إلى صاحب الترجيح، ومن غير ذكر سبب الترجيح وهذا يُعد نقطة ضعف في كتابه؛ لأن المحققين يذكرون أصحاب الآراء والأقوال عادة، ويذكرون سبب ترجيحهم لهذا الرأي دون ذاك.

4- إن العشماوي أكثر من استعمال كلمات النحويين قبله ومن غير الإشارة إلى المصدر الذي أخذ منه، كما في الفقرة الأولى من فقرات هذا البحث. وهذه نقطة ضعف أخرى.

5- العشماوي أكثر الاقتباس من كتب غيره بتصرف، وكان تصرفه بالعبارات مربكا مما سبب تعقيدا معنويا في تراكيب شرحه هذا. مثالٌ على ذلك ما جاء في النقطة الثامنة من هذا البحث في أن الجار هل هو الإضافة أو المضاف؟

6- إنَّ كافة ترجيحات العشماوي في كتابه هي تبعا لترجيحات نحاة البصرة، لذا فهو بصري الرأي.

7- لقد اتضح من خلال هذا البحث أن الرأي البصري أو الكوفي له تأثير واضح على الانموذج قيد الدراسة – شرح العشماوي على متن الأجرومية – وبهذا تكون أرائهم سارية المفعول الى زماننا الحاضر ممى يدل على نضج وقوة هذه الترجيحات النحوية.

المراجع

1) الدرة النحوية في شرح الأجرومية: ص

2) كتاب حاشية العشماوي: ص 29.

3) كتاب حاشية العشماوي: ص29.
4) كتاب حاشية العشماوي: ص29.
5) الدرة النحوية في شرح الأجرومية: ص 36 و37.
6) الخريدة البهية في إعراب ألفاظ الأجرومية: ص 427.
7) التحفة السنية: ص 61 و62.
8) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: ص 14.
9) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: ص 14.
10) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ج1، ص 34.
11) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ج1، ص 35.
12) شرح الرضي على الكافية: ج4، ص 125.
13) شرح قطر الندى وبل الصدى: ص 34 و35.
14) حاشية العشماوي: ص 60 و61.
15) التحفة السنية: ص65.
16) شرح العشماوي: ص 61 و62.
17) شرح العشماوي: ص 62.
18) شرح العشماوي: ص 65.
19) التحفة السنية: ص65.
20) شرح الرضي: ج4، ص43.
21) شرح الرضي: ج4، ص50.
22) شرح الرضي: ج4، ص 53.
23) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: ص 474.
24) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: ص 478.
25) انظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ج4، ص 6 وما بعدها.
26) معاني النحو: ج3، ص320.
27) الدرة النحوية في شرح الاجرومية: ص156 و157.
28) مغني اللبيب: ج1، ص15.
29) التحفة السنية: ص89.
30) شرح العشماوي على الأجرومية: ص 88.
31) شرح الرضي على الكافية: ج1، ص243.
32) شرح الرضي على الكافية: ج1، ص243.
33) شرح الرضي على الكافية: ج1، ص243 و244.
34) شرح الرضي على الكافية: ج1، ص245.
35) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: ص79.
36) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: ص79.
37) شرح ابن عقيل: ج1، ص170 و171.

38) لاحظ: جامع الدروس العربية: ص421. والمنهاج في القواعد والإعراب: ص10 و11. والدرة النحوية: ص218.
39) شرح قطر الندى: ص164.
40) التحفة السنية: ص93.
41) شرح العشماوي: ص 91.
42) التحفة السنية: ص 94.
43) معاني النحو: ج1، ص189.
44) شرح الرضي: ج4، ص181.
45) شرح الرضي: ج4، ص 188.
46) شرح ابن الناظم: ص 92.
47) شرح ابن عقيل: ج1، ص211.
48) التحفة السنية: ص150.
49) حاشية العشماوي: ص 153.
50) معاني النحو: ج2، ص192.
51) الكتاب: ج1، ص367.
52) الكتاب: ج1، ص367.
53) الكتاب: ج1، ص 369.
54) التحفة السنية: ص 151.
55) شرح ابن عقيل: ج2، ص138 و139 و140.
56) التحفة السنية: ص152.
57) شرح العشماوي: ص 153.
58) حاشية الرضي على الكفاية: ج1، ص521.
59) جامع الدروس العربية: ص 537.
60) جامع الدروس العربية: ص538.
61) لاحظ شرح قطر الندى: ص317.
62) شرح ابن الناظم: ص207.
63) التحفة السنية: ص 154.
64) حاشية العشماوي: ص156.
65) شرح العشماوي: ص 156.
66) شرح ابن الناظم: 272.
67) شرح ابن الناظم: ص 272.
68) شرح ابن الناظم: ص 272.
69) شرح ابن الناظم: ص 275.
70) شرح ابن عقيل: ج3، ص31.
71) معاني النحو: ج3، ص102.
72) شرح الرضي: ج2، ص203.

73) شرح الرضي: ج1 ص72، و73.
74) التحفة السنية: ص154.
75) حاشية العشماوي: ص157.
76) حاشية العشماوي: ص 158.
77) شرح ابن الناظم: ص269.
78) شرح ابن الناظم: ص269.
79) شرح ابن عقيل: ج3، ص26.
80) مغني اللبيب: ج1، ص370 و371.
81) جامع الدروس العربية: ص636.
82) شرح الرضي: ج4، ص288.:
83) شرح الرضي: ج4، ص297.
84) شرح الرضي: ج4، ص298.
85) شرح الرضي: ج4، ص299.

قائمة المصادر والمراجع:

1. شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم محمد بن محمد بن مالك، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى 1420 هـ _ 2000 م.
2. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، عبد الله بن عقيل، تحقيق محمد محي الدين، دار الطلائع مصر القاهرة، 2009 م.
3. التحفة السنية بشرح مقدمة الاجرومية، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار المصطفى بيروت لبنان، الطبعة الأولى 1431 هـ – 2010 م.
4. شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام الأنصاري، دار الاعتصام، الطبعة الثانية 1426هـ – 2005م.
5. حاشية الدسوقي على مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق أحمد عزو عناية، مؤسسة التاريخ العربي، الطبعة الأولى 2009م – 1430 هـ.
6. جامع الدروس العربية، مصطفى الغلاييني، تحقيق علي سليمان شبارة، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت لبنان، الطبعة الأولى 1431 هـ- 2010 م.
7. المنهاج في القواعد والإعراب، محمد الأنطاكي، منشورات ذوي القربى، قم إيران الطبعة الأولى 1433 هـ. الدرة النحوية في شرح الاجرومية، محمد بن صالح ومحمد بن أحمد، تحقيق مركز المنبر للتحقيق والبحث العلمي، دار ابن الجوزي، القاهرة، الطبعة الأولى 1432 هـ- 2011 م.
8. معاني النحو، فاضل السامرائي، دار إحياء التراث العربي بيروت لبنان، الطبعة الأولى 1428 هـ- 2007 م.
9. كتاب سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى 1411 هـ، 1991 م.
10. حاشية العلامة الشيخ عبد الله العشماوي على متن الاجرومية في قواعد اللغة العربية، دار البصائر القاهرة، الطبعة الثانية 1431 هـ 2010 م.
11. شرح الرضي على الكفاية، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، منشورات قار يوسف، بنغازي، الطبعة الثانية، 1996 م.